PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Veto**
DATE:	**9-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**100,000**
TITLE :	**Comprehensive Health Insurance – A Funding Crisis**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Reham Sayed**

«التأمين الصحى الشامل» أزمة تمويل

كتب: ريهام سعيد

ولادة متعسرة يعانيها قانون التأمين الصحي الشامل، فلم يبصر النور بعد، رغم الإعداد له منذ عدة سنوات، وما زال تحت النقاش، في ظل اصطدامه بمؤسسات حكومية تهدد ظهوره لـ ٩٠ مليون مصرى على النحو الأمثل. القانون الذي يستغرق تطبيقه عشر سنوات ويحتاج ٩٠ مليار جنيه، واجه عددا من العقبات تم اكتشافها أثناء جلسات الحوار المجتمعى التي تدور منذ فترة مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وأساتذة الجامعة والأحزاب والمجالس الطبية المتخصصة، وتستمر إلى أن يبدأ مجلس النواب القادم جلساته، وتم تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء لكتابة الملاحظات وإعادة صياغتها في القانون قبل عرضه على البرلمان المقبل.

التمويل هو أكبر عقبة تواجه التأمين الصحى الشامل، فهناك عدوى رفض أصابت بعض الجهات المنصوص عليها بالقانون ضد الاشتراك في التمويل، منها وزارة الداخلية والتي رفضت عبر الإدارة العامة للمرور المساهمة بنسبة من الرسوم التي تحصلها السيارات في الطرق السريعة.

وعلى نهج الداخلية سارت وزارة المالية، فرفضت تطبيق الضرائب الموجهة لصالح قانون التأمين الصحى الشامل، أيضا رجال الأعمال وأصحاب المصانع انتفضوا ضد سداد رسوم على الصناعات الملوثة للبيئة ومنها السجائر والتبغ والحديد والأسمنت لصالح القانون.

وفى المقابل، تصر لجنة إعداد القانون على مصادر التمويل التي تم الاستقرار عليها، فهى، كما يعتقد أعضاؤها، أفضل المصادر التي تستطيع توفير ٩٠ مليار جنيه لتغطية تكلفة تطبيق القانون، فالضرائب الموجهة تغطى ٣٠٪ من التمويل، وهناك ٢٩٪ من التكلفة تتحملها الدولة لاشتراكات غير القادرين، بالإضافة إلى جزء من ميزانية وزارة الصحة بعد زيادتها إلى ٣٪ من إجمالي الناتج القومى.

كثير من الاعتراضات التي دارت داخل جلسات الحوار المجتمعى المغلقة كشف عنها أعضاء لجنة إعداد قانون التأمين الصحى الشامل لـ«هيتو»، مع تأكيدهم أن منظومة الرعاية الصحية لغير القادرين في القرى الفقيرة التي طبقتها وزارة الصحة مؤخرا ليست التأمين الصحى الشامل، والذي ما زال القانون الخاص به تحت النقاش.

لجنة إعداد قانون التأمين الصحى الشامل تعكف حاليا، كما قال رئيسها الدكتور عبد الحميد أباظة، على إجراء جلسات الحوار المجتمعى مع فئات المجتمع المختلفة لوضع الملامح النهائية للقانون.

ولأن القانون مرتبط بعدة جهات ربما تكون هي العقبات الرئيسية بسبب رفضها المساهمة في التمويل، فوزارة المالية تتمسك بأن تصب كل الضرائب في خزانتها، لتقرر هي توزيعها، دون فرض ضرائب بعينها لصالح قانون التأمين الصحى الشامل، واعترضت النقابات الطبية على فرض رسوم على أعضائها من الأطباء.